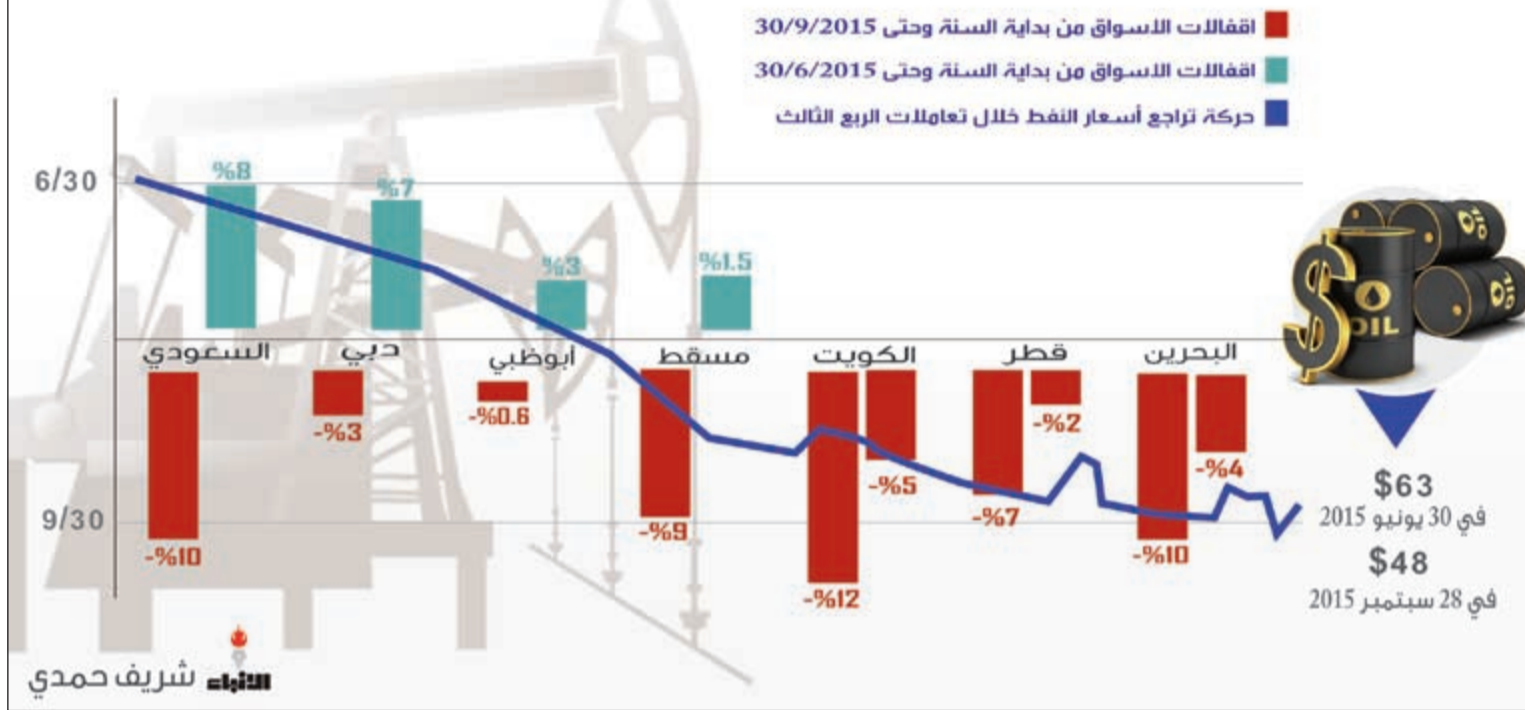


البرميل يفقد 2.4% من قيمته.. فيهوي بكل الأسواق

هبوط النفط بالربع الثالث يحول أداء البورصات الخليجية سلبياً

شريف حمدي

العلاقة بين تراجع أسعار النفط وأسواق الخليج خلال الربع الثالث من 2015



الأول والأكثر انعكاساً على مجمل أداء أسواق المال في المنطقة.

تعاملات ما بعد العطلة

شهدت تعاملات أسواق المال الخليجية تبايناً في الأداء بعد استئناف نشاطها في أعقاب عطلة عيد الأضحى، وبداية فترة التسعة أشهر الأولى من 2015. ويظهر مما سبق أنه رغم توافر عدة عوامل سلبية أبرزها العوامل الجيوسياسية، فضلاً عن تأثر أسواق المنطقة بتراجع أرباح قطاع الاتصالات، إلا أن تراجع أسعار النفط الأخير بالصدارة بأكثر من 1.7%.

على خسائر تزيد على 9%، وذلك تحولا من مكاسب كانت تزيد على 7% بنهاية النصف الأول من العام الحالي. بورصة أبوظبي خسرت هي الأخرى مكاسبها التي كانت أكثر من 3% بنهاية النصف الأول من 2015، لتتحول إلى خسائر في الربع الثالث بنحو 0.6%. سوق مسقط المالي كان آخر الأسواق التي شهدت تحولا في مسارها من الارتفاع إلى الانخفاض خلال تعاملات الربع الثالث متأثراً بتراجع أسعار النفط، حيث أنشأ أسواق مسقط التسعة أشهر من 2015 لتزداد إلى 6.5%.

بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي. زادت خسائر سوق البحرين (أقل أسواق المنطقة نشاطاً) من نحو 4% من بداية السنة وحتى 30 يونيو الماضي، إلى أكثر من 10% بنهاية فترة التسعة أشهر الأولى من 2015. ويظهر مما سبق أنه رغم توافر عدة عوامل سلبية أبرزها العوامل الجيوسياسية، فضلاً عن تأثر أسواق المنطقة بتراجع أرباح قطاع الاتصالات، إلا أن تراجع أسعار النفط الأخير بالصدارة بأكثر من 1.7%.

على خسائر تزيد على 9%، وذلك تحولا من مكاسب كانت تزيد على 7% بنهاية النصف الأول من العام الحالي. بورصة أبوظبي خسرت هي الأخرى مكاسبها التي كانت أكثر من 3% بنهاية النصف الأول من 2015، لتتحول إلى خسائر في الربع الثالث بنحو 0.6%. سوق مسقط المالي كان آخر الأسواق التي شهدت تحولا في مسارها من الارتفاع إلى الانخفاض خلال تعاملات الربع الثالث متأثراً بتراجع أسعار النفط، حيث أنشأ أسواق مسقط التسعة أشهر من 2015 لتزداد إلى 6.5%.

الأسواق تتأثر

جيوسياسياً

وبتراجع أرباح

«الاتصالات»..

لكن النفط المؤثر

الأكثر انعكاساً على

أدائها



31 مليار دولار قيمة مشروعات كبرى أرسنها الكويت في 9 أشهر

تمت ترسيبها مشروع مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي بكلفة 4.3 مليارات دولار، بالإضافة إلى أن لدى الكويت مشروعات في مراحل التنفيذ تصل قيمتها إلى 105 مليارات دولار، ناهيك عن مشروعات في مراحل الدراسة تتجاوز قيمتها 89.5 مليار دولار.

من ناحية أخرى قال التقرير إن هناك ما قيمته 52.2 مليار دولار من المشروعات ضمن الخطط المرسومة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنية التحتية والحاجة ماسة إليها بعد مضي أكثر من 10 سنوات من الجاوب في الإنفاق على هذا الجانب المهم من المشاريع، فقد أصبحت الثقة كبيرة في أن نرى العمل يجري حثيثاً لتنفيذها حتى في هذه الفترة التي تعاني فيها الدول المنتجة للنفط من تراجع الأسعار.



طرفة قياسية في قيمة المشاريع التي وقعتها الكويت خلال الـ 9 أشهر الأولى

في مضممار المشروعات الكبرى والفرص التي توفرها لشركات الإنشاءات خلال العام المقبل. وكان أكبر المشروعات التي

في كبح جماح الإنفاق نتيجة تدهور أسعار النفط. وقال التقرير إن مخالفة الكويت للاتجاه السائد في المنطقة تجعلها نقطة مضيئة

فيه دول أخرى في مجلس التعاون من تباطؤ أو حتى الغاء الخطط والمشروعات التي هي بصدد التخطيط أو التصميم، بسبب انهماكها

محمود عيسى

فسي تقريرها الصادر عن سوق المشروعات في الكويت تحسنت عنوان «مشروعات الكويت 2015»، قالت مجلة ميد إن الكويت اتخذت اتجاهها مخالفاً لما هو سائد في المنطقة في عمرة ما نشهده من تراجع الترسبات في ظل تدني الإيرادات النفطية.

و جاء في التقرير الصادر عن وحدة ميد أنسبايت المتخصصة برصد المشاريع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الكويت ماضية على مسار سيمكها من تسجيل رقم قياسي من حيث القيمة الاجمالية للمشروعات الكبرى التي ارسنها في ستة معينة في تاريخها، وانها وقعت ما قيمته 31 مليار دولار من العقود الكبرى في الاشهر التسعة الأولى من 2015، ما يعني زيادة بنسبة 20% عن قيمة العقود التي ارسبت خلال عام 2014 بالكامل والتي بلغت قيمتها 25.8 مليار دولار. ويظهر التقرير ان الانتعاش في سوق المشروعات في الكويت يأتي في وقت تعاني



رأي نفطي

د. مشعل السمحان
باحث في اقتصادات الطاقة«الدبرة جيكرة
والنفط
مكياجها!»

يعتبر عنوان هذا المقال هو أدق تشخيص سمعته مؤخرا للوضع الاقتصادي والتنموي بالبلد، وهي جملة صدرت بعفوية من صديق خلال حديث جانبي، حيث تتسع دائرة النقاش الاقتصادي في الوقت الحاضر بما يخص التعامل مع تراجع إيرادات الدولة لأكثر من 42٪، فهناك تساؤل مستحق عن كيفية التعامل مع عجز الميزانية للسنة المالية الحالية والتي أشارت التوقعات إلى أنه سيتجاوز الـ 24 مليار دولار.

وأيضا ما الخطط المطروحة لمواجهة استمرار تراجع أسعار النفط لأكثر من سنتين والذي سوف يهدد الإنفاق الحكومي «الجاري والاستثماري» ويدخل الوضع الاقتصادي والتنموي للبلد في حالة حرجة جدا. ما نعيشه اليوم من حالة عدم وضوح هو نتاج فترة «مكياج» إنفاق عام دام أكثر من 7 سنوات وهي فترة فورة أسعار النفط والتي كانت تتجاوز الفواض النفطية خلالها الـ 35 مليار دولار سنويا، فلم تكن هناك تنمية اقتصادية سليمة واستثمار مدروس للفواض في مشاريع تعزز إيرادات الدولة غير النفطية لتمكيتها من مواجهة تقلب أسعار النفط العالمية مستقبلا بمرونة أكبر.

ومع الأسف ذهب هذه الفواض لكوادر ومعايش عززت التضخم وغلاء المعيشة، وايضا مشاريع استثمارية بالمليارات مردودها المادي محدود جدا مثل دار للأوبرا، ومشاريع تجميل العاصمة التي لا تتجاوز فيها الفرص الوظيفية للكويتيين العشرات فقط، واشتملت المرحلة أيضا خطة تنمية 2010-2014 الفاشلة باعتراف الحكومة.

وهي فترة غابت فيها الإصلاحات الحقيقية وسن القوانين التي من شأنها أن تعيد هيكلة الوضع ليتماشى مع التطورات العالمية، حيث سيطرت عليها وضعية استخدام عائدات النفط للتجميل وليس للتعديل، فمستحضرات التجميل تحسن الظاهر مؤقتا وتبقى الخلل قائما دون تغيير.

واليوم تختلف التحديات الاقتصادية، فنحن لا نواجه فقط تحدي تراجع أسعار البرميل كما حدث بنهاية التسعينيات أو حتى بعد أزمة الاقتصاد العالمية في 2008 ولكن هناك مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية تزامنت لتضاعف ضبابية الوضع. فداخلها وصلت البطالة إلى مستويات عالية، في عام 2014 بلغت 4.10٪ وهي الأعلى منذ 11 عاما، ومع ضعف الميزانية سيصعب خلق وظائف تقلل من استمرار نمو مستوى البطالة، أما خارجيا فالاقتصاد الصيني الذي كان يدعم أسعار النفط هو حاليا في تراجع، بالإضافة إلى حالة من وفرة المعروض النفطي غير المسبوقة مما يدعم توقعات انخفاض أسعار النفط حتى 2018، وإحداث تغييرات إقليمية ستعيد تشكيل الهوية الاقتصادية بالمنطقة.

وبما أن التحديات لم تأت فرادى، فالإصلاحات يجب ألا تأتي فرادى ايضا، حيث ان تخفيض الإنفاق العام وترشيده ورفع كفاءته هو خطوة أولى لمعالجة الأمور، يجب إلحاقها بدعم المشاريع الكبرى التي تعود بفرض وظيفية وإيرادات، وتيسير الاقتراض إلى جانب سن قوانين تلغي الاحتكار وتفتح الأسواق، وهي عجلة تصحيحية بعيدة عن قيادات الوسطة والمحسوبية وإلا فسيظل وضع البلد يعتمد على مكياج فلوس النفط حتى ينضب.

«نفط الكويت» تفوز بجائزة عالمية للتميز بخفض حرق الغاز

أعلنت شركة نفط الكويت عن حصولها على «جائزة التميز في خفض حرق الغاز لعام 2015»، والتي يقدمها مشروع الشراكة العالمية لخفض حرق الغاز الذي يشرف عليه البنك الدولي. وقالت الشركة في بيان صحفي أمس ان نفط الكويت حصلت على هذه الجائزة مؤخرا لنجاحها في تحقيق مستوى مرتفع جدا من استخدام الغاز المصاحب في عملياتها بقرع البلاد.

وأوضحت ان الشركة نجحت في خفض حرق الغاز من مستوى 40٪ إلى أقل من 1٪ من خلال المشاريع التي نفذتها منطقة العمليات غربي الكويت والتي تتعلق بتخليق الغاز وضغط الغاز وإعادة حقن الغاز وغيرها من المشاريع التي تشكل جزءا من الهدف الاستراتيجي للشركة. وشددت على أهمية الفوز بهذه الجائزة والتي تؤكد مرة أخرى زيادة شركة نفط الكويت في مجالها، مؤكدة أن العمل الحقيقي على تحقيق المزيد بشأن خفض حرق الغاز وكل ما يخدم الحفاظ على البيئة بشكل عام. وانضمت «نفط الكويت» إلى الشركة العالمية لخفض حرق الغاز في عام 2011 من أجل دعم هدفها بخفض نسبة حرق الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط الخام وبالتالي المساهمة في تقليص كميات الغازات الدفينة بما يخلق تأثيرات بيئية إيجابية على مستوى العالم وفي الكويت بشكل خاص.

هذا، وتسلم الجائزة كبير المهندسين في عمليات غرب الكويت خالد العازمي بالنيابة عن مدير مجموعة العمليات «غرب» من الشركة عمر صادق وذلك في الحفل الذي أقيم على هامش المنتدى الرابع للشراكة العالمية في خفض حرق الغاز والذي عقد في «خانتى مانسيسك» بروسيا الاتحادية.

المذكورين كل في تصنيفه التقليدي والإسلامي.

معدل كفاية رأس المال لعام 2013 (بازل - 2) في ظل (بازل - 2)

وأوضح «الجمان» أنه رغم إنهاء العمل في معايير (بازل 2) بالنسبة للبنوك الكويتية اعتبارا من نهاية العام 2013، إلا أنه تجدر الإشارة إليها بسرعة فيما يتعلق بالبنوك الكويتية بشكل عام، حيث بلغ متوسط كفاية رأس المال لعام 2013 وفقا لمعايير (بازل - 3) 18٪، وهي أعلى من (بازل - 3) كون شروط الأخيرة تعتبر مشددة، كما كانت البنوك الإسلامية أفضل من التقليدية بالنسبة لمعايير (بازل - 2) في 2013، حيث بلغ متوسط كفاية رأس مال البنوك التقليدية 17.84٪، في حين بلغت للإسلامية 18.29٪.

عند تصنيفها ما بين تقليدية وإسلامية للعام الماضي، فقد بلغ متوسط كفاية رأس مال البنوك التقليدية 15.6٪، وهو ما يقل عن متوسط البنوك الإسلامية البالغ 17٪، علما بأن عدد البنوك الكويتية هو 10 بنوك، 5 منها تقليدية، و 5 أخرى إسلامية، أي أنها مناصفة ما بين الفئتين، وذلك رغم الحجم النسبي الأكبر لكتلة البنوك التقليدية بترجيح من «الوطني»، وهو البنك الأكبر في الكويت. ويلاحظ تأثير معدل كفاية رأسمال «الوطني» البالغ 14.52٪ على متوسط معدل كفاية رأسمال البنوك التقليدية البالغ 15.6٪، وأيضا تأثير معدل كفاية رأس مال «بيتكس» البالغ 16.25٪ على متوسط معدل كفاية رأس مال البنوك الإسلامية البالغ 17.84٪، وذلك لكبر حجم البنكين

بنسبة 13.5٪، وربما هذا ما يفسر زيادة رأسماله بنسبة 12.44٪ في نوفمبر 2014 مضافا إليه علاوة إصدار، وذلك لرفع قاعدته الرأس مالية بهدف تعزيز كفاية رأسماله، ناهيك عن طرحه لسندات مدعمة أو مساندة (Subordinated Bonds) خلال 2012، وكل ذلك في سبيل الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأسماله وفقا لتعليمات البنك المركزي، ويحل «الوطني» ثانيا في ترتيب البنوك الكويتية من حيث أقلها في نسبة كفاية رأس المال بمعدل 14.52٪، والذي قد يعزى لكفاءته التشغيلية، يليه «خليج ب» و«المتحد» بمعدل 15.45 و15.69٪ على التوالي.

اتفا، ويرجع ارتفاع مؤشر بنك وربة إلى كونه بنكا ناشئا من حيث تأسيسه وبداية تشغيله، أي أنه في بداية استنفاده أو استخدامه لطاقته الائتمانية والتشغيلية، ويلييه وفقا لمعايير كفاية رأس المال كل من «الدولي» و«الأهلي» بنسبة 24.38 و23.68٪ تباعا، وتعتبر معدلاتهما مرتفعة نسبيا، مما يمنحهما مؤشرات إيجابية في هذا المضمار، إلا أنها قد تكون مبدئية، حيث يمكن أن يعزى سبب ارتفاع معدل كفاية رأسمالهما إلى ضعف القدرات التشغيلية للبنكين، أو لاشتداد المنافسة في السوق المحلي على جذب الزبائن المناسبين لإقراضهم، أو لضعف قدرتهما التسويقية.

2014 هو 12٪ وفقا لمعايير (بازل - 3)، وقد حققت البنوك الكويتية متوسطا بلغ 16.16٪ في نهاية العام المذكور، وهو ما يفوق الحد الأدنى المطلوب بشكل ملحوظ، علما بأن البنوك الكويتية مطالبة برفع الحد الأدنى لكفاية رأس مالها بواقع 0.5 نقطة مئوية كل عام، بحيث يكون الحد الأدنى لعام 2015 هو 12.5٪، وللعام 2016 بمعدل 13٪.

المقارنة بين البنوك

ووفقا لـ «جمان» حقق «بنك وربة» أعلى نسبة كفاية رأس مال في 2014 بمعدل 30.92٪، وذلك بما يفوق وبشكل ملحوظ متوسط البنوك البالغ 16.16٪ كما أسلفنا، وبالتعبئة، الحد الأدنى الذي يفرضه البنك المركزي البالغ 12٪ كما ورد

أصدر مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية تحليلا موجزا للمعدل كفاية رأس المال للبنوك الكويتية نهاية العام، وقال إن من المؤشرات المهمة لتمانة البنوك ومدى تحملها للأزمات معدل كفاية رساميلها، هو كفاية حقوق مساهميتها مقابل القروض التي تمنحها لعملائها، وكلما ارتفعت تلك النسبة أو المعدل كان ذلك إيجابيا والعكس صحيح، أي كلما انخفض معدل كفاية رأس المال كان ذلك مؤشرا سلبيا، علما بأن تلك القاعدة العامة لا تخلو من استثناءات.

المطلوب والمحقق

وبناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، فإن الحد الأدنى لكفاية رأس المال لعام